الأمم المتحدة

DP/2018/2

Distr.: General
8 December 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨

٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧
(٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نيويورك)

المحتويات

الفصل *الصفحة*

أولا – المسائل التنظيمية ٢

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢

ثانيا وثالثا – بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢

211217 191217 17-22097 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته الاستثنائية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.4).

٣ – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2018/3، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا وثالثا – بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٤ – شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في خطابه أمام المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، على أن الجهد المكثف والتفكير والحوار بشأن أفضل السبل لتهيئة البرنامج الإنمائي في عالم دائم التغير أسفرت عن صياغة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2017/38 والمرفقات). وشكّل وضع الصيغة النهائية للخطة واعتمادها معلما بارزا في الجهود الجماعية الرامية إلى إعادة تشكيل البرنامج الإنمائي ليتواءم مع حقبة أهداف التنمية المستدامة. وتعكس الخطة الجديدة تعليقات ومساهمات المجلس ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي كانت الشراكة معها أمرا حيويا لنجاح الخطة.

٥ – وتضمن خطابه أيضا خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2017/39 والمرفقات) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2017/40).

٦ – وشدد مدير البرنامج على أن نطاق التغيرات العالمية ووتيرتها جعلا من الصعب على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواكب تلك التغيرات. وقد كُلفت الأمم المتحدة بدعم المجتمع الدولي والبلدان في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ويتمثل هدف الأمين العام في جعل الأمم المتحدة قادرة على أداء الدور المنوط بها لهذه المهمة من خلال خطته الجديدة للإصلاح، التي يدعمها البرنامج الإنمائي دعما كاملا. وشدد مدير البرنامج على أن الخطة الجديدة تستجيب بجرأة لطموح أهداف التنمية المستدامة وهي مهيأة للإصلاح.

٧ – وتراعي الخطة الجديدة تنوع البلدان التي يقدم البرنامج الإنمائي خدماته إليها، وتعكس ثلاثة أهداف إنمائية عامة هي: القضاء على الفقر والتحولات الهيكلية وبناء القدرة على الصمود. وسيمكن برنامجاها الجديدان على الصعيدين العالمي والقطري البرنامج الإنمائي من تحقيق أهدافه بصورة أكثر فعالية. وسوف تكفل الحلول الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، والتي ستوائم المنظمة على أساسها الموارد والخبرات، إحداث أثر حقيقي على الفقر والحوكمة والحصول على الطاقة والمساواة بين الجنسين والقدرة

على الصمود والاستدامة البيئية. ويتشابك الابتكار والدينامية في جميع أجزاء الخطة، ومن أجل تعزيز تحقيق الأهداف، يعيد البرنامج الإنمائي تنظيم نماذج الأعمال والعمليات لجعلها أكثر استجابة وفعالية وكفاءة من حيث التكلفة.

٨ - وتقع الشراكات القوية في صميم الخطة الجديدة. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى البلدان في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تنشيط الشراكات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويضطلع البرنامج الإنمائي بمسؤولية فريدة في توحيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم دعم متكامل وذي جودة عالية إلى البلدان، بالاستناد إلى قيم الأمم المتحدة ومبدأ خطة عام ٢٠٣٠ الداعي إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. غير أن مدير البرنامج شدد على أن خطة عام ٢٠٣٠ هي جهد للمجتمع بأسره يتطلب مجموعة من الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. وتوقعت الخطة أن يصبح البرنامج الإنمائي بمثابة منبر مفتوح لتقديم المشورة بشأن السياسات وتقديم الخدمات يجمع بين الشركاء وأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

٩ - ورحب المجلس التنفيذي بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعرب عن تقديره القوي للعملية التشاورية المفتوحة والشفافة التي أجراها البرنامج الإنمائي في الفترة التي سبقت الدورة الاستثنائية وللمشاركة الشخصية من جانب المدير طوال تلك الفترة. وأشار أعضاء المجلس إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١)، وتحدد بوضوح دور البرنامج الإنمائي داخل المنظومة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - واتفق أعضاء المجلس على نطاق واسع على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة ''مهيأة للإصلاح'' تمشيا مع رؤية الأمين العام، وتتعامل بمرونة مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيزها المقرر أن تبدأ في عام ٢٠١٨. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة أن يعقد البرنامج الإنمائي مشاورات منتظمة مع المجلس بشأن الآثار المترتبة على إعادة تنظيم الأمم المتحدة. ورحب عدد من الوفود بالنهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في العمل مع منظمات الأمم المتحدة، وأثنت تلك الوفود على تضمين الخطة الجديدة فصلا مشتركا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واعتبرت ذلك خطوة إلى الأمام من أجل التنسيق والعمل المشترك.

١١ - وشدد المجلس بقوة على ضرورة أن يسعى البرنامج الإنمائي إلى إقامة شراكات على جميع المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة وتعزيز تلك الشراكات، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، باعتبار ذلك أمرا بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجعل الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة هي النهج الموحد على الصعيد القطري.

١٢ - ورحبت شريحة واسعة من الوفود بإيلاء الأولوية في الخطة للقضاء على الفقر ولمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب باعتبارهما الغرض النهائي من الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وشدد العديد من الوفود أيضا على أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني والحلول القائمة على الطلب بحسب السياقات الوطنية.

١٣ - وأشار أعضاء آخرون في المجلس إلى أهمية الحوكمة والنهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية، ونظروا إلى ولاية البرنامج الإنمائي في إطار السياق الأوسع لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وبناء القدرة على الصمود، وافترضوا أن هذه هي الأهداف النهائية للتنمية. وفي هذا السياق، أظهر بعض الوفود دعما قويا للدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في العلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، إلا أن وفودا أخرى أعربت عن القلق إزاء احتمال تسييس عمل البرنامج في منع نشوب النزاعات. وأيدت شريحة واسعة من الوفود تعميم المساواة بين الجنسين في جميع برامج البرنامج الإنمائي، بينما رأت وفود أخرى، مع موافقتها، أن هناك فوائد للنتائج التي تركز على نوع الجنس.

١٤ - ولا يزال انخفاض التمويل يشكل مصدر قلق كبير. وأشار أعضاء المجلس إلى الاختلال المستمر في التوازن بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) بوصفه خطرا محتملا على قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ ولايته وخطة عام ٢٠٣٠. ودعت الوفود الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل، والدول القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية إلى القيام بذلك. وأُشير إلى أن كفاية الموارد الأساسية واستقرارها وتوافرها لسنوات متعددة هي مفتاح الحفاظ على استقلال المنظمة وموضوعيتها. وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة السعي إلى إيجاد سبل لتنويع قاعدة تمويله. واقترحوا أن يقدم البرنامج الإنمائي حوافز أكثر جاذبية للجهات المانحة التقليدية والناشئة على حد سواء عن طريق زيادة إبرازها والإبلاغ عن النتائج بشكل أفضل.

١٥ - وعموما، أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للميزانية المتكاملة ودعمها للخطة الاستراتيجية الجديدة. بيد أن بعض الوفود لاحظ أن الميزانية يمكن أن تستفيد من تحسين نظريات التغيير التي تربط الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي بالنواتج والنتائج، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على ترجمة الخطة الجديدة والحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي إلى إجراءات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وقالت تلك الوفود إنها تتطلع إلى أن يضع البرنامج الإنمائي خطة عمل للعمل مع المجلس وإلى تلقي معلومات مستكملة بانتظام عن تحسين الربط بين النتائج والموارد في استعراض منتصف المدة. وفيما يخص المواضيع ذات الصلة بالميزانية، أيدت وفود أخرى تطبيق معدلات متباينة لاسترداد التكاليف بالنسبة للبلدان، لا سيما فيما يتعلق بمساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف، والحاجة إلى تحسين معلومات الميزانية وممارسات استرداد التكاليف في المستقبل. ورحبت الوفود أيضا بالتحسينات المقترح إدخالها على نموذج أعمال البرنامج الإنمائي وأعربت عن تطلعها إلى تلقي آخر المستجدات بانتظام بشأن التطورات في هذا الصدد. وفي إطار تلك الجهود، وُجّه نداء لتقليص عدد البرامج وزيادة تركيزها وقدرتها على إحداث التغيير، ولتعزيز قدرات الموظفين ومعايير قياس الأداء.

١٦ - وردا على ذلك، شدد مدير البرنامج على الدور المركزي للثقة في الخطة الاستراتيجية، استنادا إلى التركيز والمساءلة والشفافية والحوار المستمر مع المجلس. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الحاجة إلى الاستجابة للمشهد الإنمائي المتغير باستمرار. وستتيح الثقة للمجلس والبرنامج الإنمائي اتخاذ قرارات مؤثرة معا. وأكد المدير من جديد التزام البرنامج الإنمائي بقيادة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة واتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء الفقر يستند إلى الطلب ويلبي الاحتياجات. ويتطلع البرنامج الإنمائي إلى أن يكون رائدا في مجال الحلول الإنمائية الذكية مسترشدا بتوجيه المجلس. وأشار إلى أن للبرنامج الإنمائي ولاية محددة، وفقا لطلبات البلدان، تتمثل في معالجة محور تركيز الهدف ١٦ على الحوكمة وحقوق الإنسان، وهو ملتزم بالعمل بشأن المسائل الجنسانية سواء باعتباره حلا يحمل بصمة

خاصة أو حلا للتعميم. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل بشكل وثيق مع المجلس من أجل تحسين حالة تمويله، والاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وتمويل التنمية، بما في ذلك من خلال تحسين الاتصال وتعزيز قيمة تعددية الأطراف. وأكد لأعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي يفهم شواغل المجلس بشأن دور المنظمة في العلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، وفي السلام والأمن، وهي مجالات لم يشارك البرنامج الإنمائي فيها إلا من خلال طلب البلدان. وأشار إلى أن المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي – بما في ذلك حجمه/نطاقه، وقدرته الاحتياطية، وتخصصه غير القطاعي – تستجيب لطلبات البلدان وتتعامل معها بمرونة، وعندما تقترن بأعمال منظمات الأمم المتحدة الأخرى يكون لها أثر مضاعف على الأهداف. وأشار إلى أن المزيد من الكفاءة والفعالية في نموذج الأعمال سيهيئ الظروف من أجل زيادة وتحسين الاستثمارات والثقة في البرنامج الإنمائي.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٣٠ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٣١ بشأن خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.